

تحديات القطاع الزراعي الجزائري في حالة الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة
والاجراءات التي يمكن ان تتخذها الدولة لحمايته

The challenges of the Algerian agricultural sector in the event of accession to the World Trade Organization and the measures that the State may take to protect it

د. غردي محمد
جامعة البليدة 2

الملخص:

يمثل الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة الإلتزام بكل إتفاقياتها، منها إتفاقية الزراعة وإتفاقيات ذات الصلة بالتجارة الزراعية، مما يجعل القطاع الزراعي الجزائري يواجه عدة تحديات على مستوى هذه الإتفاقيات، الأمر الذي يتطلب من السلطات الجزائرية إتخاذ إجراءات مستقبلية على المستوى المحلي، وأخرى على مستوى الإستثناءات والمعاملة الخاصة الممنوحة من قبل المنظمة للدول النامية، وأخرى على المستوى الإقليمي والدولي من خلال الإلتزام إلى التكتلات الإقليمية والدولية للاستفادة من الإمتيازات التي تمنحها المنظمة لهذه التكتلات، مما يؤدي إلى تقوية الموقف التفاوضي لها.

الكلمات الدالة: المنظمة العالمية للتجارة، القطاع الزراعي، إتفاقية الزراعة، إتفاقيات ذات الصلة بالتجارة الزراعية.

Résumé:

Représente l'adhésion à l'Organisation mondiale du commerce engagement à tous ses accords, Compris l'Accord sur l'agriculture et les accords liés au commerce des produits agricoles, Ce qui rend le secteur agricole algérien confrontée à plusieurs défis de ces accords, qui ce oblige les autorités algériennes à prendre des mesures futures au niveau local, Et l'autre au niveau des exceptions et le traitement spécial accordé par l'Organisation pour les pays en développement, Et d'autres niveaux régional et international en rejoignant des blocs régionaux et internationaux, et activé afin de tirer parti des privilèges accordés par l'organisation de ces blocs, ce qui conduit à bénéficier des avantages comparatifs, et renforce sa position de négociation.

Mots clés: Organisation mondiale du commerce, le secteur agricole, l'Accord sur l'agriculture, Les'accords liés au commerce des produits agricoles.

مقدمة:

ان التطورات الهامة التي عرفتها التجارة الدولية في الربع الاخير من القرن العشرين، وعدم مسايرة الجات لهذه التطورات دفع العديد من الدول الى العمل على ايجاد هيئة دولية تشرف على ذلك وهو ما تجسدت في انشاء المنظمة العالمية للتجارة سنة 1995 كبديل للجات، للاشراف وتنظيم التجارة العالمية عن طريق تنفيذ وإدارة جميع الاتفاقيات المتعددة الأطراف التي أسفرت عنها جولة الأورجواي، وكذلك أية اتفاقيات جديدة قد يتم التوصل إليها مستقبلا، بالإضافة إلى توفير محفل للمزيد من المفاوضات فيما بين البلدان الأعضاء حول المسائل التي تغطيها الاتفاقيات، والعمل على تسوية النزاعات التي تنشأ بين الدول الأعضاء. وتعتبر اتفاقية الزراعة من أهم الاتفاقيات التي صودق عليها في جولة الأورجواي، والتي أدخلت لأول مرة في المفاوضات التجارية بهدف إصلاح التجارة الدولية للزراعة في إطار المنافسة العادلة، وإزالة التشوهات التجارية وتخفيض الحماية السائدة في معظم دول العالم للقطاع الزراعي.

وتسعى الجزائر كغيرها من دول العالم إلى الانضمام إلى هذه المنظمة للاستفادة من الاستثناءات والمعاملات التفضيلية والخاصة التي توفرها الاتفاقية للدول النامية، وخاصة في القطاع الزراعي الذي يعتبر من القطاعات الإستراتيجية في الاقتصاد الوطني. الا ان هذا الانضمام يجعل الإقتصاد الجزائري يواجه تحديات كبيرة تؤثر على كل قطاعاتها الإقتصادية وخاصة القطاع الزراعي، الذي يعتبر ذو إستراتيجية وطنية هامة، خاصة بداية من الألفية الثالثة، مما يدفع بالدولة إلى إتخاذ إجراءات لمواجهة هذه التحديات على المستوى المحلي والإقليمي والدولي وهو مايجعلنا نطرح الاشكالية التالية:

ماهي التحديات التي سيواجهها القطاع الزراعي الجزائري في حالة الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة؟ وماهي الاجراءات التي يمكن ان تتخذها الدولة لمواجهة هذه التحديات؟

للجابة على هذه الاشكالية نتطرق الى المحاور التالية:

المحور الاول: منظمة التجارة العالمية واهداف موزايا انضمام الجزائر اليها.

المحور الثاني: اهم التحديات التي يواجهها القطاع الزراعي في حالة الانضمام الى المنظمة.
المحور الثالث: الاجراءات التي يجب ان تتخذها الدولة على المستوى المحلي والاقليمي والدولي.

المحور الاول: منظمة التجارة العالمية واهداف موزايا انضمام الجزائر اليها

تم انشاء المنظمة العالمية للتجارة بالمصادقة على الوثيقة الختامية لجولة الاورجواي بمدينة مراكش بالمغرب في افريل 1994 لتحل محل اتفاقية الجات وتشرف على تنفيذ جميع الاتفاقيات متعددة الاطراف الملزمة لجميع الدول الاعضاء الموقعة على انشائها وكذا الاتفاقيات العديدة الاطراف الملزمة فقط للدول الموقعة عليها، وتعد الجزائر من الدول المشاركة في انشائها من خلال مشاركتها كعضو ملاحظ، وهو ما يعني وجود نية الانضمام اليها من اجل الحصول على مكانة في الاقتصاد الدولي والاستفادة من المزايا التي تمنحها للدول النامية الاعضاء، وهو ما يترتب عليه مجموعة من الالتزامات التي يجب عليها الالتزام بها.

1- اهداف الانضمام: تهدف الجزائر من الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة الى تحقيق ما يلي:¹

أ- انعاش الاقتصاد الوطني: ان عملية تحرير التجارة وربطها بالتعريفية الجمركية والتخلي عن نظام الحصص من شأنه ان يزيد من حجم المبادلات مع العالم الخارجي، وهو ما ينتج عنه زيادة في المدخلات، خاصة التكنولوجيا والمعرفة العلمية المستخدمة في الانتاج، مما يؤدي الى تحسين الاجاء والتحكم في التكاليف وزيادة في مستوى الناتج الوطني، ومن جهة اخرى فتح السوق الوطنية امام المنتجات المستوردة سيرفع من حدة المنافسة بين الانتاج المحلي والاجنبي، مما يدفع الفاعلين في النشاط الاقتصادي الى تنويع منتجاتهم وتحسين جودتها وبالتالي الدخول الى الاسواق الاجنبية.

ب- تشجيع وتحفيز الاستثمار: ان انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة سيفتح لها المجال اكبر لجلب الاستثمارات الاجنبية المباشرة من خلال استفادتها من الاتفاقية الخاصة بالاستثمارات المرتبطة بالتجارة التي تشترط على المؤسسات الاستثمارية استخدامها لمنتجات محلية المنشأ او من اي مصدر محلي سواء تضمن ذلك شراء منتجات نهائية معينة او منتجات تمثل المدخلات المحلية نسبة معينة من المنتج المحلي، كما ان الاتفاقية تنص على عدم اللجوء الى القيود الكمية للتجارة، مما يسمح بزيادة تبادل السلع والخدمات والتكنولوجيا وفي استغلال الطاقات المتوفرة لزيادة الربحية ومردودية عوامل الانتاج بين الدول والتكتلات.

ج- مساهمة التجارة الدولية: ان انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة يسمح لها بالاستفادة من الفرص التي تقدمها لها هذه المنظمة باعتبارها دولة نامية فيما يتعلق بأهم اتفاقياتها خاصة مجال الزراعة والمواد الغذائية باعتبار الجزائر دولة مستوردة صافة للغذاء، وهو ما يجعلها تساهم في التطورات الحديثة برفع القيود عن التجارة الخارجية التي تلعب دورا فعالا في الاقتصاد الوطني.

د- الاستفادة من المزايا التي تمنح الدول النامية الاعضاء في المنظمة: ان الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة يسمح للجزائر بالاستفادة من المزايا التي تمنح لها كعضو من جهة، ومن جهة ثانية بصفتها كدولة نامية، ومن اهم هذه المزايا حماية المنتج الوطني من المنافسة خاصة في الفترة القصيرة بالسماح لها بالابقاء على تعريفية جمركية مرتفعة نوعا ما، ومدة تحرير تجارتها تصل الى 10 سنوات بدلا من 06 سنوات للدول المتقدمة، بالإضافة الى الاستفادة من المعاملة الخاصة بالدول النامية التي تمس عدة مجالات منها، قطاع الفلاحة، تدابير الصحة والصحة النباتية، اجراءات الاستثمار المتعلقة بالتجارة، الابقاء على دعم الصادرات لفترة تصل الى 08 سنوات.

2- مزايا الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة:

باعتبار الجزائر من الدول النامية فان الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة يسمح لها بالاستفادة من المزايا والفرص التي يمنحها هذه المنظمة لهذه الدول بهدف تحسين وتطوير قطاعات الاقتصادية الحساسة، ورفع المستوى المعيشي للسكانها، وتخفيض البطالة والفقر، وهذه المزايا يمكن حصرها فيما يلي²:

أ- مزايا الإنضمام مع مستوي الإنتاج المحلي والخدمات:

من أهم المزايا التي يمكن أن تستفيد منها الجزائر على مستوى الإنتاج المحلي والخدمات ما يلي:

-إمكانيات توسيع نطاق فرص التجارة مع الدول الأعضاء؛

1- ناصر دادي عدون، متناوي محمد، الجزائر والمنظمة العالمية للتجارة أسباب الانضمام والنتائج المرتقبة،

دار المحمدية العامة، الجزائر 2003، ص136.

2- نفس المرجع، ص137.

- تحسين الشفافية في سياسات التجارة وممارسات الشركاء التجاريين، يؤدي إلى تعزيز أمن العلاقات التجارية؛
 - إمكانية اللجوء إلى آلية تسوية النزاعات التجارية التابعة للمنظمة العالمية للتجارة، للدفاع عن حقوق المنتجين والتجار في كافة مصالحهم التجارية، كما يعتبر وجود جهاز فض النزاعات التجارية عنصراً أساسياً لتأمين الثقة، ويلزم أعضاء المنظمة بعدم إتخاذ أي إجراء من طرف واحد من شأنه أن يؤدي إلى الإخلال بقواعد وممارسات التجارة الدولية؛
 - إنضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة يساعدها على الرفع من صادراتها وتنويعها، ويكون هذا باستثمار المساعدات التقنية الضرورية التي توفرها المنظمة العالمية للتجارة، ويمكن خبراء الاقتصاد الجزائريين من التحكم أكثر في آليات التجارة الدولية؛
 - إنضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة يجعلها تستفيد من التنازلات والإميازات التي تضعها المنظمة في أيدي أعضائها، مما يعود على إقتصادياتهم بالفائدة، ويساعد المنتجين المحليين ويشجعهم على تطوير مشاريعهم الإنتاجية؛
 - إن الإنضمام إلى المنظمة يؤدي إلى فتح الأنشطة الإقتصادية للإستثمارات الأجنبية، مما يؤدي إلى مضاعفة القيمة المضافة المحلية، وزيادة نسبة مساهمة القطاع التجاري الخاص في الناتج الوطني الإجمالي، ويعزز من قدرات نموه وديمومته، وبالتالي زيادة فرص دخول المنتجات الوطنية من السلع والخدمات إلى الأسواق العالمية.
- ب- مزايا الإنضمام بالنسبة للمستهلك:**

- من أهم المزايا التي يمكن أن تستفيد منها الجزائر في هذا المستوى نجد:
- حرية إختيار السلع والخدمات المتوفرة في السوق المحلي، الذي يصبح جزءاً لا يتجزأ من السوق العالمية، حيث يصبح المستهلك يختار أفضل السلع والخدمات الأكثر كفاءة وجودة ونوعية وأقل سعراً؛
- تزداد ثقة المستهلك الوطني في السلع المتوفرة التي تصبح بعيدة عن الغش التجاري والتقليد والتلاعب بالأسعار، بسبب خضوع جميع السلع المحلية والمستوردة إلى المواصفات والمقاييس العالمية، وتدابير الجودة وتدابير الصحة والصحة النباتية والحيوانية وحماية حقوق الملكية الفكرية، إضافة إلى حقوق المستهلك؛
- أما على مستوى الإستهلاك العام فبالإضافة إلى تحسينه صحياً وتجارياً، فإن الإنضمام إلى المنظمة سيعزز من موضوعية ترشيد الإستهلاك العام، والإقتصاد في إنفاق الأموال، وإعادة هيكلة الإقتصاد الوطني لصالح إعادة التوازن بين المتغيرات الإقتصادية الكلية والإنتاج العام والتجارة الداخلية والخارجية والإستثمار والسياسة المالية والنقدية وغيرها.

ج- مزايا الإنضمام على مستوى الإستثمار والقطاع الزراعي:

- من أهم المزايا التي يمكن أن تستفيد منها الجزائر في هذا المستوى نجد³:
- فتح الأسواق العالمية للسلع الزراعية المنتجة محلياً، وبالمقابل يتم فتح الأسواق المحلية للسلع الزراعية الواردة إلى الجزائر، وهو ما يعني المنافسة، مما يدفع إلى الإهتمام بتطوير جودة المنتجات المحلية وجعلها مطابقة للمواصفات العالمية، عن طريق التنظيم الجيد للإنتاج وتنمية المحاصيل الزراعية ذات الميزة النسبية، بالإضافة إلى تنمية المحاصيل الزراعية التي يسهل تسويقها داخلياً وخارجياً؛
- الإستفادة من أحكام المنظمة التي تسمح باستمرار الدعم الزراعي الذي يقع تحت إجراءات ما يسمى بالصندوق الأخضر، ويشمل مجالات كثيرة من الدعم، منها إنشاء البنية التحتية للمشاريع الزراعية كالسدود ومشاريع الري والطرق الزراعية، بالإضافة إلى دعم خدمات

3- سمير اللقمانى، منظمة التجارة العالمية آثارها السلبية والإيجابية على أعمالنا الحالية والمستقبلية بالدول الخليجية والعربية، المكتبة الوطنية الرياض، الطبعة 1، المملكة العربية السعودية 2004، ص 133.

البحوث الزراعية وخدمات الإرشاد الزراعي، والتدريب ومكافحة الأمراض الزراعية الحيوانية والنباتية وإنشاء المختبرات، وهذا سيضمن استمرار الدعم الحكومي في كل تلك المجالات؛

- مواصلة دعم الصادرات بمختلف القطاعات لفترة تصل إلى 08 سنوات؛
- مواصلة فرض شرط استعمال نسبة من المواد الأولية والسلع المحلية، لإنتاج بعض السلع من طرف مؤسسات أجنبية إستثمارية لمدة تصل إلى 08 سنوات؛
- الإستفادة من برامج الدعم الحكومي الخاصة بتشجيع التنمية الزراعية والريفية في الدول النامية، مثل الدعم المالي للإستثمارات، الدعم المالي للمستلزمات الزراعية المتاحة للمنتجين محدودي الدخل، والإعانات المقدمة بهدف تنوع الإنتاج الزراعي⁴؛
- الإستفادة من الإستثناءات والمعاملة الخاصة التي منحتها إتفاقية الزراعة والإتفاقيات ذات الصلة بالتجارة الزراعية للدول النامية، فيما يخص فترة التنفيذ ونسبة التخفيض في الدعم والرسوم الجمركية، التي تصل فيه الإعفاءات إلى عشر سنوات، وتدابير الصحة والصحة النباتية التي تصل إلى سنتين، بالإضافة إلى إجراءات الإستثمار المتصلة بالتجارة، يؤجل تطبيق إجراءاته إلى خمس سنوات يمكن أن تصل إلى سبع سنوات بطلب من البلد المعني، وبالنسبة لإتفاقية حماية حقوق الملكية الفكرية تؤجل تطبيق التزاماتها لمدة تصل إلى عشر سنوات؛
- الإستفادة من الفرص التي تتيحها إتفاقية حماية حقوق الملكية الفكرية في المجال الزراعي، فيما يتعلق ببراءات الإختراع والعلامات التجارية والمؤشرات الجغرافية والنماذج الإنتاجية وغيرها من الأمور التي تستفيد منها الشركات الزراعية المتخصصة في إنتاج السلالات النباتية والحيوانية.

3- الإجراءات التي قامت بها للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة:

قامت الجزائر بتقديم طلب الانضمام الى المنظمة فعليا في 05 جوان 1996، بتقديم مذكرة تشرح فيها سياستها والاقتصادية والسياسية والتجارية، وبعد حصول أعضاء المنظمة على هذه المذكرة بدأت مرحلة المفاوضات الثنائية ومتعددة الأطراف التي امتدت الممارس 2014. حيث عقدت خلالها اثني عشرة جولة من المفاوضات المتعددة الأطراف عالجت خلالها 1933 سؤالاً حول نظامها الاقتصادي والتجاري، كما عقدت 120 اجتماعاً ثنائياً مع 20 دولة، توجت بالتوقيع على ست إتفاقيات ثنائية مع كل من البرازيل، الأورجواي، كوبا، فنزويلا، سويسرا والأورجنتين، وتبقى مفاوضات مماثلة لم تنتهي مع الاتحاد الأوروبي وتسع دول أخرى هي كندا، ماليزيا، تركيا، كوريا الجنوبية، الإكوادور، الولايات المتحدة الأمريكية، النرويج، استراليا واليابان. وبعد الجولة الثانية عشرة التي جرت في مارس 2014 ثمنت الدول الأعضاء في المنظمة التطورات التي عرفتها الجزائر من حيث تكييف نظامها الاقتصادي والتجاري بشكل كبير بما يتوافق وشروط المنظمة للانضمام إليها.

اما فيما يخص السياسة الزراعية ونظامها التجاري للمنتجات الزراعية فتم التفاوض خلال هذه الجولات من المفاوضات حول النفاذ الى الاسواق، ومستويات الدعم المحلي الذي تقدمه الدولة للقطاع الزراعي، دعم الصادرات الزراعية وتراخيص الاستيراد للسلع الزراعية، وقائمة المنتجات الزراعية التي تخضع للقيود غير التجارية والتدابير الحدودية، التدابير الصحة والصحة النباتية والمشاكل التي تواجهها في تنفيذ هذه الإتفاقية، واستعراض اهم القوانين والتشريعات المطبقة في المجال وكذا في حماية حقوق الملكية الفكرية، وهو ما سمح للجزائر باعادة تكييف تشريعاتها وقوانينها لتصبح معظمها متوافقة مع قوانين المنظمة وانهاء

4- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، حلقة عمل تدريبية لبناء القدرات في مجال الإنضمام والتفاوض بشأن الإتفاقيات المتعلقة بتحرير التجارة الزراعية في إطار منظمة التجارة العالمية، يومي 14-16/11/2006، الخرطوم 2007، ص228.

المفاوضات الزراعية مع كل من البرازيل والاورغواي وكوبا وفينزولا وسويسرا وتحقق تقدما كبيرا في المفاوضات مع الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد الاوروبي.

المحور الثاني: التحديات التي يواجهها القطاع الزراعي في حالة الانضمام إلى المنظمة:

ان الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة والاندماج في الإقتصاد العالمي، ينتج عنه تطبيق سياسات التحرير الإقتصادي والإفتاح التجاري المفروض من قبل المنظمة، مما يجعل الإقتصاد الجزائري يواجه تحديات كبيرة تؤثر على كل قطاعاته الإقتصادية وخاصة القطاع الزراعي، الذي يعتبر ذو إستراتيجية وطنية هامة، وهو ما نتطرق له فيما يلي.

1- تحديات القطاع الزراعي بالنسبة لإتفاقية الزراعة:

سيواجه القطاع الزراعي نتيجة الإلتزام باتفاقية الزراعة ومحاورها الرئيسية (النفاد إلى الأسواق، الدعم المحلي وإعانات الصادرات) التحديات الآتية:

- مواجهة سوقا حرة تقوم على المنافسة ببعديها السعري والنوعي، مما يجعل بقاءه ونجاحه مرتبطا بقدرته على المنافسة التي تمكنه من الصمود أمام المستوردات، التي يصبح السوق الجزائري مفتوحا أمامها دون أية قيود؛
- فتح شبه كامل للسوق الجزائري أمام المستوردات، التي لا يحول دون دخولها سوى رسوم جمركية تحكمها قواعد النفاذ إلى الأسواق الواردة في الإتفاقيات العالمية ذات الصلة، وكذا تعامل المستوردات الزراعية عند دخولها معاملة المنتجات المحلية دون أي معاملة تفضيلية للمنتجات المحلية أو معاملة تمييزية ضدها، مع عدم فرض رسوم على المستوردات سوى الرسوم الجمركية، إلا إذا كانت مقابل خدمات تقدمها الحكومة للمستوردات، شريطة أن لا تزيد قيمة هذه الرسوم عن تكاليف الخدمات، وهو ما يؤدي إلى دخول منتجات فلاحية متنوعة إلى السوق الجزائرية بنجم عنه منافسة غير عادلة، خاصة وأن المنتجين المحليين يعانون من عدة مشاكل؛
- إرتفاع أسعار المنتجات الزراعية وخصوصا السلع الزراعية الأساسية، كالحبوب والسكر والزيت والألبان واللحوم، من جراء التخفيض التدريجي للدعم الزراعي الذي يقدم من قبل الدول المنتجة، سواء كان الدعم الموجه للمنتجين المحليين أو كدعم للصادرات، مما يترتب عليه إرتفاع قيمة فاتورة الواردات من هذه السلع إلى حد كبير، وزيادة إختلال الميزان التجاري، وارتفاع تكلفة المعيشة⁵؛
- إرتفاع كلفة الإنتاج نتيجة خفض الدعم والإنخفاض النسبي في الأسعار، كنتيجة لإزدياد حدة المنافسة المتوقعة في السوق المحلي، يؤدي إلى توقف صغار المزارعين عن الإنتاج، خاصة المنتجين غير القادرين على تبني التقنيات الحديثة لخفض تكاليف الإنتاج والوصول إلى إقتصاديات الحجم بسرعة؛
- إنكماش في الطلب المحلي على السلع الغذائية، نتيجة لإنخفاض القدرة الشرائية من ناحية ولإلتراف النسبي في الأسعار نتيجة إلغاء برامج دعم المنتجين المحليين؛
- إشتداد حدة المنافسة بعد فتح الأسواق أمام الصادرات، في الوقت الذي تعاني فيه الصادرات الزراعية الجزائرية من ضعف واضح في النوعية، وضعف في طاقة الإنتاج، لا تمكنها من توفير حصة مؤثرة في الأسواق التصديرية، وعدم وجود جهاز تسويقي متطور قادر على تمكين السلع ذات الميزة النسبية من الوصول إلى الأسواق التصديرية والمحافظة على وجودها فيها؛

5- سليمان باروك، المديونية وانعكاساتها على التشغيل والتنمية، بدون دار نشر، ص 13.

- إن تطبيق إتفاقية الزراعة سيحد من إمكانيات نفاذ المنتجات الزراعية الجزائرية إلى الأسواق الخارجية، نظرا لضعف حجم الإنتاج القابل للتصدير من جهة وارتفاع تكلفة الإنتاج من جهة أخرى، في ظل الإعتماد على إستيراد مدخلات الإنتاج بأسعار مرتفعة.

2- تحديات القطاع الزراعي بالنسبة لإتفاقية الصحة والصحة النباتية:

تعتبر إتفاقية الصحة والصحة النباتية، من أهم الإتفاقيات ذات الصلة بالقطاع الزراعي، وبالتالي فإن إنضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة يؤدي بالقطاع الزراعي إلى مواجهة تحديات بالنسبة لهذه الإتفاقية يمكن حصر أهمها فيما يلي:

- صعوبة الرقابة على الواردات الزراعية من حيث المواصفات الصحية، بسبب قلة المختبرات وأجهزة الرقابة والتطور التكنولوجي الذي تفتقر إليه الجزائر للكشف عن المستوردات غير المطابقة، يؤدي إلى إمكانية دخول بعض الأمراض والآفات والأوبئة وانتشارها نتيجة لإفتتاح الأسواق، مما يتسبب في خسائر إقتصادية ومخاطر صحية؛
- التشديد على تطبيق تدابير الصحة والصحة النباتية من قبل الدول المتقدمة، سوف يشكل عائق فنية أمام دخول صادرات الجزائر إلى هذه الدول خاصة في المدى البعيد؛
- إن رفع القيود على السلع الموردة إلى الجزائر، يؤدي إلى إغراق السوق المحلية بالسلع الزراعية والغذائية ذات الجودة المتدنية، مما يؤدي إلى إنخفاض الأسعار وتدهور الطلب على السلع الزراعية المحلية، بالإضافة إلى التأثير على صحة المستهلك الجزائري؛
- صعوبة الإمتثال لشروط الدول الأعضاء في المنظمة العالمية للتجارة، التي تشترط على دول المنظمة أن تستند في وضع لوائحها إلى المعايير والإرشادات والتوصيات الدولية، ك لجنة السلامة الغذائية أو ما يعرف بدستور الغذاء (codex Alimentaires)، والإيزو (ISO)، والمكتب الدولي للأوبئة الحيوانية (OIE)، وإتفاقية حماية النبات، مما يعني ملاءمة المعايير والمواصفات الوطنية للمعايير والمواصفات الدولية؛

3- تحديات القطاع الزراعي بالنسبة لإتفاقية العوائق الفنية أمام التجارة:

أن إنضمام الجزائر إلى المنظمة يجعل القطاع الزراعي يواجه تحديات في إطار تطبيق هذه الإتفاقية يمكن حصر أهمها فيما يأتي:

- محدودية الإمكانيات الفنية المحلية لتطبيق إتفاقية العوائق الفنية أمام التجارة، مما يضعف القدرة على منع كافة المستوردات المخالفة للقواعد والمواصفات من الدخول للسوق المحلي، بسبب ضعف البراهين العلمية على إثبات ذلك؛
- عدم القدرة على تحسين المواصفات المطبقة على الإنتاج الزراعي المحلي في المديين القريب والمتوسط، مما يفرض تخفيض مستوي المواصفات على المستوردات، وبالتالي سوف يتسع المجال لدخول المستوردات وتشتد منافستها للمنتجات المحلية؛
- ضعف ثقة الشركات العالمية والمستهلك الأجنبي بالمنتجات الزراعية الجزائرية، نتيجة لعدم وجود معيار وطني للجودة وسمعة تصديرية للمنتج الجزائري، والنقص في التشريعات الخاصة بالتصدير يسمح باللجوء للعش التجاري؛
- عدم إرتقاء المنتجات الزراعية المحلية إلى المواصفات الدولية (ISO) أو أي مواصفات دولية أخرى المحددة في إطار الإتفاقية، مما يجعل هذه المواصفات قيودا أمام الصادرات الزراعية الجزائرية؛
- قلة الكوادر الفنية المتخصصة في مجال إعداد المواصفات والأنظمة الفنية وإجراءات تقييم المطابقة، مع عدم توفر الأجهزة والمعدات اللازمة للوفاء بالتزامات هذه الإتفاقية، بالإضافة إلى المتطلبات المالية العالية للإلتزام بتطبيق بنود هذه الإتفاقية.

4- تحديات القطاع الزراعي بالنسبة لإتفاقية حقوق الملكية الفكرية:

- تعتبر من الإتفاقيات التي لها علاقة مباشرة بالقطاع الزراعي وتلتزم بها كل الدول المنضمة إلى المنظمة ومنها الجزائر في حالة الانضمام إليها، وهو ما يجعل القطاع الزراعي الجزائري يواجه تحديات في هذا المجال يمكن حصر أهمها فيما يلي:
- إرتفاع أسعار وتكلفة الحصول على التكنولوجيا الحديثة، لتحسين وتربية الأصناف النباتية والسلالات الحيوانية والصناعات الغذائية والبيطرية، من خلال إستخدام الهندسة الوراثية والتكنولوجيا المتقدمة لتنمية المحاصيل النباتية والإنتاج الحيواني؛
- صعوبة وارتفاع أسعار الحصول على مستلزمات الإنتاج الزراعي الحديثة من أسمدة كيميائية، مبيدات، بذور محسنة، الجرارات والآلات الزراعية، مما يشكل عبئا ثقيلا على موازين المدفوعات وزيادة تكاليف إنتاج السلع الزراعية والصناعية، مما يفقدها القدرة على المنافسة في الأسواق الدولية؛
- إن إدخال الأصناف الزراعية النباتية والحيوانية المحسنة والمقبولة عالميا ضمن إتفاقية حقوق الملكية الفكرية، من شأنه أن يحد من نقل التقانة الزراعية بسبب تحكم الدول المتقدمة في ملكيتها وارتفاع أسعار الحصول عليها؛
- صعوبة إكتساب الميزة النسبية للمنتجات الزراعية بسبب تطبيق إتفاقية الجوانب التجارية المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية، التي تجعل نقل التكنولوجيا ذات كلفة عالية تحول دون إستخدامها من قبل الدول النامية ومنها الجزائر.

5- تحديات القطاع الزراعي بالنسبة لإتفاقية مكافحة الإغراق:

- تعتبر إتفاقية مكافحة الإغراق من بين إتفاقيات الحماية التجارية، التي تعمل على منع حدوث الإغراق بين الدول الأعضاء في المنظمة، والجزائر في حالة إنضمامها إلى المنظمة، يصبح قطاعها الزراعي يواجه تحديات تطبيق هذه الإتفاقية المتمثلة فيما يلي:
- إحتواء الإتفاقية على الكثير من التعقيدات القانونية والإجراءات المتعلقة بإثبات حدوث الإغراق والضرر ووجود علاقة سببية ما بين الإغراق وحدث الضرر؛
- صعوبة إثبات حدوث الإغراق وبالتالي حماية منتجها المحليين عن طريق تطبيق الإجراءات المناسبة لحماية الإنتاج الوطني والمسموح بها في الإتفاقية، سواء كانت إجراءات وقائية أو فرض رسوم مكافحة الإغراق؛
- إن إتفاقية مكافحة الإغراق لم تحدد أي نصوص إستثنائية فيما يتعلق بالمنتجات الزراعية وخاصة الطازجة منها (سريعة التلف)، مما يعني أنه لن يكون بالإمكان حماية الإنتاج الزراعي الوطني من الإغراق خلال موسم ظهوره، وذلك لما تتطلبه إجراءات الوقاية من وقت طويل نسبيا، قد يزيد في غالب الأحيان عن طول فترة الموسم الزراعي؛
- إن تطبيق إتفاقية الإغراق تتطلب تطوير الأنظمة الإدارية والمالية والمعلوماتية، وإنشاء أجهزة لمكافحة الإغراق وتكوين كوادر وطنية تتولى الدفاع عن قضايا الإغراق، وهو ما يصعب القيام به في الدول النامية ومنها الجزائر.

6- تحديات القطاع الزراعي بالنسبة لإتفاقية إجراءات الإستثمار المرتبطة بالتجارة:

- تقتضي هذه الإتفاقية على كل دولة عضو في المنظمة العالمية للتجارة إلغاء جميع الإجراءات المحظورة أمام حرية التجارة، وفتح الباب أمام الإستثمارات الأجنبية وكذا الواردات، خاصة الخامات ومستلزمات الإنتاج، وهو ما يجعل القطاع الزراعي يواجه تحديات في حالة الإنضمام إلى المنظمة يمكن حصرها فيما يلي⁶:

6- إبراهيم العيساوي، ألغات وأخواتها النظام الجديد للتجارة العالمية ومستقبل التنمية العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، ط3، بيروت 2001، ص84.

- حدوث منافسة غير عادلة بين المستثمرين المحليين والأجانب، بسبب عدم التكافؤ في استخدام التكنولوجيا المتقدمة والتقنيات الحديثة التي تؤدي إلى تخفيض التكاليف وتحسين الجودة؛
- إهتمام المستثمر الأجنبي بتحقيق الأرباح بسرعة تدفعه إلى إقامة مشاريع استثمارية تحقق له هذا الهدف، وهي غالبا ما تتنافى وأهداف التنمية الإقتصادية للبلاد؛
- فتح المجال أمام الإستثمارات الأجنبية للتصدير وتحويل الأرباح بحرية، يجعل المواطن لا يستفيد من هذه السلع الزراعية المنتجة محليا والدولة من زيادة الدخل الوطني.

المحور الثالث: الإجراءات الممكن إتخاذها لحماية القطاع الزراعي:

إن الإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة يعني الإلتزام القطاع الزراعي بجميع مبادئ واتفاقيات المنظمة دون إستثناء، مما يتطلب وضع سياسات زراعية وبرامج مناسبة لحمايته ودعمه وتشجيع الإستثمار المحلي فيه وفق ما تسمح به أنظمة واتفاقيات المنظمة، وكذا الإستفادة من الإستثناءات المنصوص عليها في الإتفاقيات لصالح الدول النامية.

1- الإجراءات الممكن إتخاذها على المستوى المحلي:

إن تطوير القطاع الزراعي ورفع كفاءته وجعله يواكب التطورات الإقتصادية العالمية من خلال زيادة الإنتاج كما ونوعا وتوفير الإحتياجات الغذائية للسكان وتقليل الفجوة الغذائية وتطوير التجارة الخارجية للسلع الزراعية والغذائية وجعلها أقل تكلفة وأكثر تنافسية إقليميا ودوليا، يستوجب على الدولة القيام بما يلي:

أ- إعادة هيكلة القطاع الزراعي:

إن الإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، يتطلب إعادة هيكلة السياسات الزراعية تماشيا مع إصلاحات السياسات الكلية المواكبة للمفاوضات من أجل الإنضمام إلى المنظمة، بحيث تكون هادفة لتحفيز المنتجين والعاملين في القطاع الزراعي على الإستثمار في هذا القطاع، وهذا من خلال العمل على:

- تنوع الإنتاج الزراعي مع الأخذ بعين الإعتبار عوامل الميزة النسبية لكل منطقة من مناطق الجزائر، وخفض مساحة المنتجات ذات المتطلبات المائية العالية، والتركيز على المنتجات ذات القيمة المضافة العالية والإستهلاك المناسب من المياه، وإتباع أساليب الري المتطورة والإستفادة من المزايا النسبية الطبيعية للمناطق المختلفة في إعادة توزيع المنتجات الزراعية؛

- تنمية الموارد المائية وزيادة عرضها عن طريق إستكمال الدراسات الجيولوجية، إلى تحديد حجم الموارد المائية الجوفية، والتوسع في إستخدام مياه الصرف الصحي المعالجة في قطاع الزراعة، بالإضافة إلى التوسع في مشاريع المياه المحلاة لتصبح ذات أهمية في الشرب وزيادة حجم المياه الموجهة إلى الزراعة.

ج- توفير البنى التحتية:

يعتبر توفر البنية التحتية من العناصر الأساسية لتطوير وتنمية القطاع الزراعي ورفع الكفاءة التجارية للمنتجات الزراعية، ومن هنا يبرز دور الدولة في إنشائها وتوفيرها لتساهم في إنتاج السلع والخدمات، خاصة البنى التي لا يستطيع القطاع الخاص القيام بها، بالإضافة إلى وضع السياسات والقوانين والتشريعات التي تنظم وتحفز الإستثمار الخاص المحلي والأجنبي على الإستثمار في البنى التحتية للإنتاج والتسويق والتجارة الزراعية.

د- تطوير الأداء المؤسسي للأجهزة الرسمية المناطة بالتنمية الزراعية:

وهذا من خلال تطوير الأجهزة المعنية بالتخطيط ورسم السياسات الزراعية، وكذلك أجهزة البحث العلمي والتطوير وأجهزة الإرشاد والخدمات الزراعية وأجهزة التمويل والتسويق وغيرها من الأجهزة الأخرى المرتبطة بالقطاع، وهو ما يؤدي إلى رفع الكفاءة

والإستفادة من الأساليب التقنية والفنية والإدارية الحديثة، مما ينتج عنه زيادة الإنتاج والجودة وتخفيض التكاليف وجعل المنتجات الزراعية المحلية أكثر تنافسية داخليا وخارجيا.

ه- العمل على تحسين القدرة التنافسية للصادرات الزراعية:

من خلال قيام الدولة بالإستمرار في تعزيز القدرة التنافسية للصادرات الزراعية، خاصة تلك السلع التي تملك فيها ميزة نسبية في إنتاجها وتملك مقومات التصدير مثل التمور والخمور والخضر والحمضيات والفواكه والفلين، وذلك من خلال تبسيط الأنظمة والإجراءات لتشجيع الصادرات، بالإضافة إلى تشجيع القطاع الخاص لزيادة إسهامه في الصادرات، من خلال تكتيف الحوافز والمساعدات الفنية التي تساهم في تحسين القدرات التنافسية لهذه المنتجات.

و- تطوير المواصفات والمقاييس:

في هذا الإطار على الدولة وضع التشريعات اللازمة وإنشاء المؤسسات القادرة والمساعدة على تطوير البني التحتية الملائمة من معامل ومختبرات وتوفير الأجهزة اللازمة، وتأهيل القوى البشرية وتدريبها في هذا المجال، وكذا العمل على تطوير وتنسيق وتوحيد الإجراءات والقوانين المتعلقة بالمواصفات الفنية والصحية والجودة وسلامة السلع الزراعية، وتحقيق الإنسجام بين النظم الجمركية والمواصفات والمقاييس مع الشركاء التجاريين.

ز- رفع كفاءة النظام التسويقي وتحسين الخدمات التسويقية المختلفة:

في هذا الإطار يجب الإهتمام برفع كفاءة النظام التسويقي وتحسين الخدمات التسويقية مثل الفرز والنقل والتعبئة والتدريج والتبريد والتخزين (معاملات ما بعد الحصاد) بما يتوافق والتطور الحاصل في كل من الإنتاج والإستهلاك، ويجب أن لا يقتصر الأمر على متطلبات التسويق المحلي وإنما يتعدى ذلك لأغراض التسويق الخارجي، الذي يمكن المنتجات المحلية من النفاذ إلى الأسواق العالمية.

ح- رفع قدرات الدولة في متابعة الإلتزامات في الإتفاقيات التجارية الدولية والإقليمية:

إن الإلتزام إلى المنظمة العالمية للتجارة، يستوجب رفع قدرات الدولة في متابعة تنفيذ إتفاقياتها وتقديم الإلتزامات المرتبطة بها، من خلال وضع السياسات والتشريعات والتدابير واللوائح التنفيذية المتعلقة بالتنمية الإقتصادية والتجارية بما يتوافق ويتلاءم مع الإتفاقيات الدولية، خاصة في مجال التشريعات المتعلقة بإجراءات التصدير والإستيراد والمواصفات للسلع وسلامة الغذاء والتشريعات المتعلقة بتحسين مناخ الإستثمار، وتدابير تقييم السلع لتسهيل إجراءات الشحن والتفريغ، بالإضافة إلى إنشاء الهيئات والمؤسسات التي يمكنها من متابعة تنفيذ الإتفاقيات الدولية وتشارك بفعالية في مرحلة مفاوضات الإنضمام وفيما بعد الإنضمام.

ط- بناء قاعدة المعلومات التسويقية والتجارية:

إن تطوير القطاع الزراعي مرتبط بتطوير كفاءة التجارة الزراعية المحلية والدولية، التي هي مرتبطة بتوفر قاعدة المعلومات عن الأسواق المحلية والأجنبية ورغبات المستهلكين والأسعار وقدرات المنافسين في الأسواق المحلية والدولية، وعن القوانين والتشريعات المطبقة في البلدان المستوردة والمصدرة، والبيئة الإقتصادية والسياسية والإجتماعية والمناخية للبلدان المستوردة والمنافسة، وهذه المعلومات يصعب على الكثير من المصدرين والمستوردين الحصول عليها، لذا يعتبر توفر قاعدة المعلومات التسويقية والتجارية من الأدوار المهمة التي يجب على الدولة القيام بها وتقديمها للمصدرين والمستوردين للرفع من كفاءتهم التجارية وتطويرها حسب المتطلبات الدولية.

ي- تطوير البحوث والإرشاد في المجال الزراعي:

تعتبر البحوث الزراعية والإرشاد الزراعي من مقومات تطوير القطاع الزراعي وتنمية الكفاءة التجارية الزراعية، وهو ما يتطلب من الحكومة الجزائرية تطويرها في جميع المجالات

التي لها علاقة بالزراعة، خاصة في إستنباط أصناف وسلالات جديدة من الحبوب وتحسين الأصناف الحالية ورفع الكفاءة الإنتاجية للثروة الحيوانية والداجنة، وتطوير أنظمة الري والصرف، وتحسين خواص التربة وحصر ومتابعة الآفات الحشرية والحيوانية والأوبئة التي تصيب الحاصلات الزراعية، والبحث عن تنمية الموارد الطبيعية الصحراوية.

2- الإجراءات الممكن إتخاذها إستنادا إلى إتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة:

إن إنضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة يتيح لها فرص إتخاذ إجراءات لصالح القطاع الزراعي على المستوى الدولي، من خلال الإستفادة من الإستثناءات والمعاملة الخاصة والتفضيلية، التي تنتجها إتفاقية الزراعة وإتفاقيات ذات الصلة بالزراعة للدول النامية، والتي تساعد على مواجهة تحديات تحرير التجارة الزراعية.

أ- الإستثناءات التي يمكن أن تستفيد منها الجزائر والخاصة بالدول النامية:

يمكن للجزائر الإستفادة من الإستثناءات المنصوص عليها في إتفاقية الزراعة وإتفاقيات ذات الصلة بالتجارة الزراعية، والتي يمكن حصر أهمها فيما يأتي:

- الإستفادة من التدرج في خفض التعريفات على الواردات الزراعية، والإعفاء من تحويل القيود غير التجارية على المنتجات الزراعية إلى قيود تعريفية بالنسبة إلى بعض المنتجات الزراعية؛

- الإستفادة من إستخدام سياسة الدعم المسموح به للدول النامية إلى مستوى 10% من الناتج الإجمالي الزراعي ولمدة 10 سنوات؛

- الإستفادة من الإستثناء في حساب مقياس الدعم الكلي ودعم الإستثمار، الذي يكون متاحا للزراعة في الدول النامية الأعضاء، ودعم مستلزمات الإنتاج الزراعي الذي يكون متاحا للمنتجين الزراعيين منخفضي الدخل أو محدودي الموارد؛

- إمكانية زيادة إستخدام الدعم في إطار سياسات الصندوق الأخضر غير المقيدة بسقوف محددة، تزيد من المبالغ المالية الموجهة لتشجيع التنمية الزراعية والريفية، وفي مجال البحث والإرشاد والتدريب والترويج للصادرات وإنشاء البنى التحتية والإعانات المقدمة للمناطق الأقل نموا؛

- إمكانية طلب المساعدات الفنية المقدمة من قبل مؤسسات الأمم المتحدة وأجهزة منظمة التجارة العالمية، لتدريب كوادر الدول الأعضاء النامية في مجال المواصفات وتدابير الصحة والصحة النباتية، والإستفادة من إتفاقيات حماية الإنتاج المحلي؛

- الإستفادة من الإستثناء في إلغاء بعض أشكال الدعم المحظور على الصادرات، والدعم المحظور الموجه إلى تفضيل المنتجات المحلية على المستوردات المثلثة.

ب- الإستفادة من قواعد إتفاقيات الحماية للمنظمة لحماية القطاع الزراعي:

بالإضافة إلى الإستثناءات التي منحتها إتفاقيات المنظمة العالمية لتجارة للدول النامية الأعضاء، يمكن لهذه الدول إتخاذ إجراءات وقائية لحماية الإنتاج المحلي بصفة عامة والإنتاج الزراعي بصفة خاصة، من الزيادات غير المتوقعة للواردات من أي سلعة، بشكل يسبب ضررا كبيرا فعليا أو محتملا للإنتاج المحلي، وتأخذ هذه الإجراءات تدابير وقائية عامة أو تدابير وقائية خاصة أو رسوم مكافحة الإغراق أو رسوم جمركية مضادة للدعم.

- التدابير الوقائية العامة:

يتم اللجوء إلى التدابير الوقائية العامة في حالة وجود إضرارا خطيرا أو تهديدا بإضرار خطير للإنتاج المحلي، يكون ناتجا عن الزيادة في المنتج المستورد زيادة مطلقة أو زيادة نسبية

مقارنة مع الإنتاج المحلي، واهم الاجراءات التي يمكن للدولة العضو اتخاذها في هذا المجال ما يلي⁷:

- إجراء تعريفي يتمثل في زيادة رسوم الإستيراد الأعلى من المستوى الإلزامي، فرض المزيد من الأعباء والضرائب (ضرائب تعويضية على المنتج، أو فرض حصة تعريفية أعلى على الواردات التي تزيد عن الحصة)؛
- التدابير غير التعريفية وتتمثل في تثبيت حصة عالمية للإستيراد، فرض تراخيص إلزامية وأذون إستيراد، وغيرها من الإجراءات المشابهة للوقاية من زيادة الإستيراد، وفي بعض الحالات يمكن للعضو أن يتخذ كل من التدابير التعريفية وغير التعريفية في آن واحد على ذات المنتج (المادة 19 من إتفاقية المنظمة)؛
- يمكن للدولة أن تضع قيودا كمية كانت أو قيمة على المستوردات لحماية وضعها المالي وميزان مدفوعاتها، وكذلك لمواجهة المزيد من الإنخفاض في رصيدها الإحتياطي في الحالة التي يكون فيها منخفضا أصلا، ويكون ذلك مشروطا بشرطين، الأول أن لا تزيد هذه القيود على الحاجة الحقيقية لها، والثاني أن تلغى حين زوال مبررات وضعها (المادة 12 من إتفاقية المنظمة)؛

- كما يمكن للعضو المتضرر إتخاذ إجراء عاجلا إذا رأى أن التأخير يتسبب في ضرر من الصعب إصلاحه من خلال زيادة التعريفات، وبعد إجراء تحقيق تمهيدي لتحديد ما إذا كان هناك دليل واضح بأن زيادة الواردات تسبب أو تهدد بضرر خطير، ويتوقف إذا ما أثبت التحقيق النهائي بأنه ليس هناك من دليل على الضرر الخطير أو التهديد به؛

- التدابير الوقائية الخاصة:

تأتي تدابير الوقاية الخاصة ضمن إتفاقية الزراعية، حيث تسمح هذه الإتفاقية للدول أن تتخذ التدبير ضد المصدرين لأي من السلع الزراعية، إذا ما كانت أسعار إستيرادها أدنى من مستوى معين، أو إذا ما تعدت الكميات المستوردة منها مستويات معينة، فيسمح للدولة العضو بالزيادة في الرسوم ولا يسمح لها بفرض قيود كمية على الواردات، وأن لا تتعدى هذه الرسوم ثلث الرسوم الجمركية العادية، وأن يستمر تطبيق هذا الرسم فقط حتى نهاية السنة التي فرض فيها⁸.

- التدابير الوقائية ضد الدعم غير المشروع:

ان الانضمام الى المنظمة يسمح للدولة المتضررة إتخاذ تدابير وقائية ضد الدعم غير المشروع في شكل رسوم تعويضية عندما يحصل ضرر مادي للمنتجين المحليين أو إجراء علاجي كتقديم تعويض إلى الطرف المتضرر، أو اللجوء إلى عملية تسوية النزاعات ضد الدولة العضو التي قدمت هذا النوع من الدعم، والذي ترتب عليه وقوع ضرر خطير بالصناعة المحلية (الإنتاج المحلي)، وضياع أو إلغاء منافع مترتبة على العضوية في المنظمة، أو يعرقل صادرات الدول الأعضاء، أو يؤدي إلى خفض كبير في الأسعار، وينبغي إلغاء الرسوم التعويضية خلال خمس سنوات من تطبيقها، ما لم يتقرر بناء على تحقيق في هذا الشأن أن الضرر سيستمر في حالة إلغاء هذه الرسوم⁹.

7- بهاجيراث لال داس، ترجمة رضا عبد السلام، منظمة التجارة العالمية دليل للإطار العام للتجارة الدولية،

مرجع سابق، ص117.

8- نفس المرجع، ص272.

9- إبراهيم العيسوي، ألغات أخواتها النظام الجديد للتجارة العالمية، مستقبل التنمية العربية، ط3، مركز دراسات الوحدة العربية 2001، ص75.

- التدابير الوقائية ضد الإغراق:

يحق للدولة المنظمة إلى المنظمة إتخاذ إجراءات مضادة للإغراق في شكل رسوم إضافية، تسمى رسوم مكافحة الإغراق تكون قيمتها معادلة لهامش الإغراق، والذي هو الفرق بين سعر البيع في بلد التصدير وسعر البيع في بلد الإستيراد¹⁰، ويجوز للسلطات المتضررة أن تتخذ الإجراءات الوقائية في شكل رسم مؤقت، أو في شكل ضمان مؤقت بوديعة نقدية أو سند يعادل مقدار رسم مكافحة الإغراق لمدة لا تتجاوز أربعة أشهر أو ستة أشهر، أما في حالة إثبات الإغراق فيستمر الرسم النهائي لمكافحة الإغراق لمدة لا تتجاوز خمس سنوات من تاريخ فرضه¹¹.

3- الإجراءات الممكن إتخاذها على المستوى الإقليمي والدولي:

في ظل التحولات الإقتصادية العالمية وما ستفرضه إتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة من تحديات على الإقتصاد الوطني بصفة عامة والقطاع الزراعي بصفة خاصة، فإنه على الجزائر من أجل رفع هذه التحديات وتعظيم المكاسب المحتملة وتحويلها إلى فرص فعلية، العمل على الإدماج في الإقتصاد العالمي من خلال تبني إستراتيجية تقوم على ما يلي:

أ- العمل على تأهيل الإقتصاد الوطني على المستوى الإقليمي:

من خلال تفعيل التكامل الإقتصادي العربي، الذي يعتبر من الخيارات الهامة أمام الدول العربية والجزائر لمواجهة التحديات الناجمة عن الإنضمام المرتقب إلى المنظمة العالمية للتجارة والتكتلات المعاصرة، للدفاع عن مصالحها المشتركة والتفاوض من موقع أقوى، وذلك لعدة إعتبارات أهمها الإنتماء الجغرافي والحضاري والمصير المشترك، وتوفر مقومات التكامل بين هذه البلدان، بالإضافة إلى الإستفادة من الإستثناءات المخولة لهذه التكتلات في تطبيق مبدأ حق الدولة الأولى بالرعاية، ويعتبر قيام منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى نقطة البداية في قيام هذا التكامل الإقتصادي في حالة تفعيلها والإلتزام بقراراتها، ومن ثم الإنتماء إلى إنشاء سوق عربية مشتركة، وهو ما يسمح بتسهيل حركة التبادل التجاري بين الدول العربية بصفة عامة، خاصة في مجال المنتجات الزراعية.

ج- العمل على تأهيل الإقتصاد الوطني على المستوى الدولي:

ويتم ذلك بالإنضمام إلى تكتلات إقتصادية أخرى ذات مصالح مشتركة، منها التكامل الإقتصادي مع الدول الإسلامية، والذي يعتبر إمتدادا للتكامل الإقتصادي العربي وأوسع منه بوجود بلدان غير عربية على مستويات متقدمة من النمو الإقتصادي خاصة في المجال الزراعي مثل أندونيسيا وماليزيا وإيران وهذا بتفعيل الدور الإقتصادي لمنظمة المؤتمر الإسلامي، من خلال تفعيل دور البنك الإسلامي للتنمية الذي مقره بجدة في السعودية، الذي أسس بمساهمة جميع البلدان الإسلامية بما فيها الجزائر، ليقوم بتمويل برامج إستثمارية زراعية طموحة تشجع التجارة الزراعية البينية بين بلدان العالم الإسلامي، تجعلها تعظم الإستفادة من هذا التكتل وتواجه تحديات الإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، وكذا توقيع الجزائر للعديد من إتفاقيات الحماية وتشجيع الإستثمار ومنع الإزدواج الضريبي مع عدد من الدول العربية والأجنبية بهدف توفير بيئة جاذبة للإستثمار.

الخاتمة:

إن الإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة يعني التوقيع على جميع إتفاقياتها دون إستثناء، منها إتفاقية الزراعة وإتفاقيات ذات الصلة بالتجارة الزراعية، مما يجعل القطاع الزراعي

10- عبد الحميد عبد المطلب، الجات واليات منظمة التجارة العالمية من أوروغواي لسياتل وحتى الدوحة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر 2003، ص 294.

11- بهاجيراث لال داس، ترجمة رضا عبد السلام، مرجع سابق، ص 257.

الجزائري يواجه تحديات كبيرة في حالة الإنضمام إليها في ما يخص هذه الاتفاقيات، خاصة في مجال النفاذ إلى الأسواق الدولية والمواصفات والجودة ومعايير الصحة والصحة النباتية، والمنافسة الحادة للسلع الزراعية المستوردة للسلع المحلية، ولمواجهة هذه التحديات يجب إستغلال كل الإمكانيات المتاحة من الأراضي الزراعية والمياه غير المستغلة، وزيادة حجم الإستثمارات المحلية والأجنبية في المجال الزراعي لزيادة إنتاجية المحاصيل الزراعية وتنميتها خاصة المنتجات الزراعية ذات الميزة النسبية، وزيادة قدرتها التنافسية في الأسواق الخارجية، من خلال تقديم الدعم والتحفيزات لهذه الأنواع من المحاصيل والعمل على تحسين معايير الصحة والصحة النباتية والمواصفات والجودة، واستغلال الميزة النسبية التي تتمتع بها بعض المنتجات الزراعية، وزيادة القدرة التنافسية لهذه المنتجات، مع الحرص خلال المفاوضات على عدم التنازل عن مبدأ المعاملة التفضيلية والخاصة بالدول النامية لدعم القطاع الزراعي، التي تتضمن المساعدات الحكومية المباشرة وغير المباشرة لتشجيع التنمية الريفية والإعانات الزراعية الموجهة للفلاحين منخفضي الدخل، بالإضافة إلى الإعانات المقدمة لدعم بعض الخدمات التسويقية للتصدير، بالإضافة إلى الإنضمام إلى التكتلات الإقتصادية الإقليمية والدولية والاتفاقيات الثنائية مع الدول الشقيقة والصديقة للإستفادة من الإستثناءات المخولة لهذه التكتلات في تطبيق مبدأ حق الدولة الأولى بالرعاية.

المراجع:

- إبراهيم العيسوي، ألغات أخواتها النظام الجديد للتجارة العالمية، مستقبل التنمية العربية، ط3، مركز دراسات الوحدة العربية 2001.
- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، حلقة عمل تدريبية لبناء القدرات في مجال الإنضمام والتفاوض بشأن الاتفاقيات المتعلقة بحريز التجارة الزراعية في إطار منظمة التجارة العالمية، يومي 14- 16/11/2006، الخرطوم 2007.
- المادة الثالثة من إتفاقية الجات، والمادة 9 من إتفاقية مراكش 1994.
- بهاجيراث لاداس، منظمة التجارة العالمية دليل الإطار العام للتجارة الدولية، ترجمة رضا عبد السلام، دار المريخ للنشر الرياض، المملكة العربية السعودية 2006.
- سمير القماني، منظمة التجارة العالمية أثارها السلبية والإيجابية على أعمالنا الحالية والمستقبلية بالدول الخليجية والعربية، المكتبة الوطنية الرياض، الطبعة 1، المملكة العربية السعودية 2004.
- عبد الحميد عبد المطلب، الجات واليات منظمة التجارة العالمية من أوجواي لسبائل وحتى الدوحة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر 2003.
- عبد الفتاح مراد، شرح النصوص العربية الرسمية لإتفاقية ألغات، دار الكتاب والوثائق المصرية، مصر 1997.
- عبد الناصر نزال العبادي، منظمة التجارة العالمية واقتصاديات الدول النامية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن 1999.
- فواز العلمي الحسني، أسئلة عامة حول إنضمام المملكة العربية السعودية لمنظمة التجارة العالمية، 15 شوال 1426هـ، على الموقع: <http://mci.gov.sa/wto/press03.asp>
- محمد سعود الجرف، 101 سؤال حول انضمام المملكة العربية السعودية إلى منظمة التجارة العالمية، دار الخزامي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، المملكة العربية السعودية 2006.
- محمد زكي شمس، خالد محمد محمود عثمان، شرح قوانين التجارة الحديثة وانعكاساتها الإقتصادية ضمن إتفاقيات منظمة التجارة العالمية، مطبعة الداودي، ط1، دمشق، سورية 2005.
- ناصر دادي عدون، متناوي محمد، الجزائر والمنظمة العالمية للتجارة أسباب الإنضمام والنتائج المرتقبة، دار المحمدية العامة، الجزائر 2003.